

Distr.: General
13 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ٢١ (د) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: الثقافة والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة جوليت هاي (نيوزيلندا)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال (انظر A/68/440، الفقرة ٢). وأُتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (د) في الجلستين ٣٥ التي عقدت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٤١ التي عقدت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين لهاتين الجلستين (A/C.2/68/SR.35 و 41).

ثانياً - النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/68/L.34 و A/C.2/68/L.69

٢ - في الجلسة ٣٥، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل فيجي، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون "الثقافة والتنمية المستدامة" (A/C.2/68/L.34)، فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تسترشد بالمقاصد والمبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة،

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في خمسة أجزاء تحت الرمز A/68/440 و Add.1-4.



الرجاء إعادة استعمال الورق



”وإذ تشير إلى قراراتها ١٨٧/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٥٨/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٧٩/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٩٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٨٤/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٩٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٩/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ١٦٦/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٨/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلقة بالثقافة والتنمية وإلى القرار ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق بالمستقبل الذي نصبو إليه،

”وإذ تشير أيضاً إلى اعتماد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي وخطة العمل لتنفيذه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والاتفاقيات الدولية الأخرى لتلك المنظمة التي تقر بأهمية دور التنوع الثقافي بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

”وإذ تقرُّ باعتماد المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته ١٩٢ التي عقدت من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ قراراً يبرز ضرورة تكثيف الجهود المبذولة لدمج الثقافة كعنصر ممكن ومحرك للتنمية المنصفة والمستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

”وإذ تسلّم بأن الثقافة عنصر أساسي للتنمية البشرية وتعبير عن هوية الفرد والمجتمع ومصدر لابتكاراتهم وإبداعاتهم وهي عامل هام في الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتولي البلدان زمام عمليات التنمية،

”وإذ تسلّم أيضاً بأهمية احترام وتفهم التنوع الثقافي في جميع أرجاء العالم والعمل سوياً بدلاً من التصادم،

”وإذ تشير إلى المبادئ الواردة في الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي، وإذ تقر بأهمية التنوع الثقافي بوصفه مصدر إثراء للجنس البشري وعنصراً يسهم إسهاماً كبيراً في تنمية المجتمعات المحلية والشعوب والأمم على نحو مستدام، مما يمكنها من أداء دور فعال وفريد في مبادرات التنمية،

”وإذ تسلّم بأهمية تعدد اللغات باعتباره وسيلة لتعزيز تنوع اللغات والثقافات وحمايته والحفاظة عليه عالمياً، وبأن تعدد اللغات الحقيقي يعزز الوحدة في

ظل التنوع والتفاهم الدولي، وإذ تسلم أيضاً بالأهمية التي يكتسبها بالنسبة لشعوب العالم التواصل بلغتهم الأصلية؛

”وإذ تشير إلى الشواغل المعرب عنها في إعلان ومنهاج عمل بيجين بشأن نقص تمثيل المرأة في مواقع صنع القرارات في مجال الثقافة، مما يحول دون تمكنها من التأثير بشكل كبير في مجال الثقافة والتنمية،

”وإذ تشير أيضاً إلى أهمية تشجيع الثقافات الوطنية والإبداع الفني بجميع أشكاله والتعاون الثقافي الدولي والإقليمي، وإذ تعيد التأكيد في هذا الصدد على أهمية تعزيز الجهود الوطنية والآليات الإقليمية والدولية للتعاون في مجال الأنشطة الثقافية والإبداع الفني، مع التسليم بأن احترام التعددية الثقافية يعزز التنمية الثقافية ويسهم في التنمية المستدامة،

”وإذ تسلم بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والبيولوجي والإسهام الإيجابي للمعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية في التصدي للتحديات البيئية بطريقة مستدامة،

”وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة شددت، في قرارها ١/٦٥ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والمعنون ’الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية‘، على أهمية الثقافة بالنسبة للتنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشجعت، في هذا الصدد، على التعاون الدولي في المجال الثقافي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية،

”وإذ تشير أيضاً إلى إعلان هانغدجو: وضع الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة الذي اعتمد في مؤتمر هانغدجو الدولي تحت عنوان ’الثقافة: مفتاح التنمية المستدامة‘، الذي نظّمته اليونسكو وعقد في هانغدجو، الصين، من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣،

”وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘، التي تقر بأن كافة الثقافات والحضارات يمكنها أن تسهم في التنمية المستدامة وتدعو إلى اتباع نهج كلية متكاملة في التنمية المستدامة،

”وإذ تلاحظ أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة تناول موضوع التعليم والثقافة في دورته الرابعة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٣،

”وإذ تبرز أهمية الثقافة والتنمية المستدامة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

١ - تحيط علماً بمذكرة الأمين العام التي أحال بموجبها التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وإذ تعترف في هذا الصدد بالأعمال التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة لزيادة إسهامات الثقافة في التنمية المستدامة إلى أقصى حد؛

٢ - ترحب بإعلان هانغجوج، ولا سيما بما ورد فيه من توصيات باتخاذ تسعة تدابير عملية المنحى من أجل وضع الثقافة في صميم سياسات التنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣ - تحيط علماً مع التقدير بالمناقشات والاستنتاجات في إطار المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى حول الثقافة والتنمية التي عقدت برعاية رئيس الجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والتي ركزت على الثقافة باعتبارها مورداً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - تتطلع إلى الطبعة الخاصة من تقرير الاقتصاد الإبداعي التي من المقرر أن يصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وترحب بالدور الذي تضطلع به الصناعات الثقافية والإبداعية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة؛

٥ - تنوّه بالنائج الإيجابية للبرامج حول الثقافة والتنمية ومدى تأثيرها الإيجابي على الصعيد القطري، بما في ذلك البرامج التي اشترك في تنفيذها عدد من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات الممولة من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٦ - تعترف بالدور الذي تؤديه الثقافة بوصفها عاملاً مساعداً على تحقيق التنمية المستدامة بمنح الشعوب والمجتمعات المحلية إحساساً قوياً بالهوية والتماسك الاجتماعي، مما يتيح للسياسات والتدابير الإنمائية على جميع المستويات أن

تكون فعالة ومستدامة، وتشدد في هذا الصدد على أن السياسات المراعية للسياقات الثقافية هي وحدها التي يمكن أن تحقق نتائج إنمائية مستدامة وشاملة ومنصفة؛

”٧ - تسلم أيضا بأن الثقافة بوصفها قوة دافعة للتنمية المستدامة تسهم في إيجاد قطاع اقتصادي قوي وقابل للاستمرار، وتوليد الدخل، وتوفير فرص العمل، ومعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للفقر على السواء من خلال التراث الثقافي والصناعات الثقافية الإبداعية، مع توفير حلول ابتكارية وفعالة للمسائل الشاملة من قبيل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والبيئة؛

”٨ - تشدد على الإسهام المهم للثقافة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرُّ في هذا الصدد بما يلي:

”(أ) الثقافة هي السبيل إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة نظراً إلى أن التراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية، والسياحة الثقافية والهياكل الأساسية الثقافية المستدامة تشكل مصدراً لتوليد الدخل وإيجاد فرص العمل، بما في ذلك على مستوى المجتمعات المحلية، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين الظروف المعيشية، وتعزيز النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية، والإسهام في تمكين الأفراد؛

”(ب) الثقافة هي السبيل إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، بما في ذلك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، مع احترام التنوع الثقافي، وحماية التراث الثقافي والطبيعي، والنهوض بالمؤسسات الثقافية، وتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية؛

”(ج) الثقافة هي السبيل إلى تحقيق الاستدامة البيئية، بما أن حماية التنوع الثقافي والبيولوجي والتراث الطبيعي تكتسب أهمية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة، في حين أن دعم النظم التقليدية للحماية البيئية وإدارة الموارد يمكن أن يسهم في زيادة استدامة النظم الإيكولوجية الهشة، والحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والحد من تدهور الأراضي، والتخفيف من آثار تغير المناخ؛

”٩ - تعترف بأن الثقافة هي أيضاً عنصر أساسي لتحقيق السلام والأمن، بوصفها مورداً قيماً لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والثقافية، وتيسير الحوكمة الشاملة للجميع والحوار على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، والإسهام في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي المصالحة والتعافي؛

”١٠ - تسلم بأن سبل حفظ البيئة التاريخية على النحو المناسب، بما في ذلك المشاهد الثقافية وصون المعارف والقيم والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والمحلية، بالتآزر مع المعارف العلمية، تؤدي إلى تعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة الكوارث وتغير المناخ؛

”١١ - تسلم أيضاً بأن الثقافة تضطلع بدور هام في تعزيز وتطبيق أنماط جديدة مستدامة للاستهلاك والإنتاج تسهم في الاستخدام المسؤول للموارد ومعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ؛

”١٢ - تقر بأن الثقافة يمكن أن تكون أداة تمكينية تساعد على توفير التعليم الجيد باعتباره أداة لنقل القيم والمعارف والمهارات المشتركة؛

”١٣ - تدعو جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى إلى القيام بما يلي:

”(أ) توعية الجمهور بأهمية التنوع الثقافي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز قيمته الإيجابية عن طريق التعليم ووسائل الإعلام؛

”(ب) ضمان إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها على نحو أوضح وأكثر فعالية في سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على جميع المستويات؛

”(ج) ضمان تمتع النساء والرجال على نحو تام بالمساواة في الحقوق للوصول إلى الحياة الثقافية وعملية صنع القرارات في المجال الثقافي والمشاركة والإسهام فيهما، والالتزام كذلك بوضع سياسات وبرامج ثقافية تتضمن منظوراً جنسانياً على الصعيد المحلي والوطني والدولي بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛

”(د) تعزيز بناء القدرات، حسب الاقتضاء، على جميع المستويات لإيجاد قطاع ثقافي وإبداعي حيوي، خصوصاً عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة ودعم إيجاد مؤسسات ثقافية وصناعات ثقافية وتوفير التدريب التقني والمهني للمحترفين في مجال الثقافة وزيادة فرص العمل في القطاع الثقافي والإبداعي من أجل تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامين وشاملين ومنصفين؛

”هـ) العمل بنشاط لدعم ظهور أسواق محلية للسلع والخدمات الثقافية وتيسير وصول هذه السلع والخدمات إلى الأسواق الدولية على نحو فعال ومشروع، مع مراعاة نطاق الإنتاج والاستهلاك الثقافيين الآخذ في التوسع ومراعاة الدول الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي أحكام تلك الاتفاقية؛

”و) صون وحفظ المعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية والممارسات المجتمعية في مجال الإدارة البيئية التي تعد أمثلة قيمة للثقافة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التآزر بين العلم الحديث والتكنولوجيا والمعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية وممارساتها وابتكاراتها؛

”ز) تعزيز الوعي العالمي بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والبيولوجي، بطرق منها حماية وتشجيع الاستخدام العرفي للموارد البيولوجية وفقاً للممارسات الثقافية التقليدية، باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً في نهج شامل للتنمية المستدامة؛

”ح) دعم الأطر والسياسات القانونية الوطنية لحماية وحفظ التراث الثقافي والممتلكات الثقافية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وإعادة الممتلكات الثقافية، وفقاً للتشريعات الوطنية والأطر القانونية الدولية المطبقة، بوسائل منها تعزيز التعاون الدولي لمنع سوء استخدام التراث الثقافي والمنتجات الثقافية، إدراكاً لأهمية حقوق الملكية الفكرية في مساندة العاملين في مجال الإبداع الثقافي؛

”ط) الإشارة في سياق السعي لتحقيق هذه الأهداف إلى أن الآليات الابتكارية للتمويل يمكن أن تسهم إسهاماً إيجابياً في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية للتنمية على أساس مستقر وطوعي ويمكن التنبؤ به، وإعادة التأكيد على ضرورة أن تكون هذه الآليات الطوعية فعالة وأن تهدف إلى تعبئة موارد تنسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ بها وأن تكون مكتملة لمصادر التمويل التقليدية لا بديلاً عنها وأن يتم صرفها وفقاً لأولويات البلدان النامية دون أن يثقل كاهل هذه البلدان بأعباء لا داعي لها؛

”ي) تعبئة الثقافة كوسيلة لتعزيز ثقافة التسامح والتفاهم المتبادل والسلام والمصالحة، في سياق عمليات منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام؛

”ك) النظر في التنفيذ الفوري للتدابير التسعة الموصى بها في إعلان هانغجوجو؛

”١٤ - تشجع جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى على تعزيز التعاون الدولي دعماً للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنمية وتوطيد الصناعات الثقافية والمشاريع البالغة الصغر المتصلة بالثقافة والسياحة الثقافية التي تفيد المجتمعات المحلية، من أجل حماية التراث المادي وغير المادي، ومساعدة تلك البلدان على تطوير الهياكل الأساسية وتنمية المهارات اللازمة بطرق منها الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

”١٥ - تشجع المبادرات الرامية إلى تعزيز اتفاقات وشبكات التعاون على الصعيد الإقليمي لتبادل المعارف والمعلومات في مجال التنمية المستدامة؛

”١٦ - تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى مواصلة تقديم الدعم وتيسير التمويل ومساعدة الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في تطوير قدراتها الوطنية على تقييم أفضل السبل لزيادة إسهام الثقافة في التنمية إلى أقصى حد ممكن، بطرق منها تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وجمع البيانات وإجراء البحوث والدراسات واستخدام مؤشرات التقييم المناسبة، وكذلك تنفيذ الاتفاقيات الثقافية الدولية المنطبقة مع مراعاة قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد؛

”١٧ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى إلى مواصلة تقييم إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تجميع البيانات الكمية، بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات، بهدف توفير المعلومات التي تفيد في رسم السياسات الإنمائية وإعداد التقارير ذات الصلة بالموضوع، حسب الاقتضاء؛

”١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل مواصلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية زيادة إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها في عمليات البرمجة الخاصة بها، ولا سيما أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتشاور مع السلطات الوطنية المعنية، لدى مساعدة البلدان في السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية؛

”١٩ - تشجع جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى على مراعاة إسهام الثقافة في تحقيق التنمية من خلال صياغة

السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية وصكوك التعاون الدولي وإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار وأن يضع نهجاً موحداً، بالتشاور مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية والوكالات المتخصصة التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن الطرائق المحددة لإدراج الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢١ - **ترحب** بالمنتدى العالمي المعني بدور الثقافة في التنمية المرتقب انعقاده تحت عنوان 'قوة تأثير الثقافة في التنمية المستدامة' في بالي، إندونيسيا، من ٢٤ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الذي من المتوقع أن يؤدي إلى مزيد من إثراء المناقشات حول تأثير الثقافة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

٢٢ - **تقرر** عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الثقافة والتنمية المستدامة في سياق العملية التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بحلول نهاية عام ٢٠١٤؛

٢٣ - **تقرر أيضاً** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين، تحت البند المعنون 'العولمة والترابط'، بنداً فرعياً بعنوان 'الثقافة والتنمية المستدامة'.

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٤١، التي عقدت في ١١ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار معنون "الثقافة والتنمية المستدامة" (A/C.2/68/L.69)، مقدم من نائب رئيسة اللجنة، وارونا سري دانابالا (سري لانكا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/68/L.34.

٤ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة، بناء على اقتراح الرئيس، على عدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وشرعت في البت في مشروع القرار A/C.2/68/L.69.

٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضاً، تلا أمين اللجنة بياناً بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/68/L.69 (انظر A/C.2/68/SR.41).

٦ - وفي الجلسة ٤١ أيضاً، قدم أمين اللجنة إيضاحاً بشأن تعليق أباداه ممثل غيانا (انظر A/C.2/68/SR.41).

٧ - وفي الجلسة نفسها قام الميسر السيد طارق إزارين (المغرب)، بتصويب مشروع القرار [A/C.2/68/L.69](#) شفويا بالاستعاضة عن الفقرة ٢١ من المنطوق ونصها كما يلي:

”٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين، تحت البند المعنون ’العولمة والترابط‘، بندا فرعيا بعنوان ’الثقافة والتنمية المستدامة‘، وذلك على سبيل الاستثناء ولغرض وحيد هو تسجيل التقرير بطريقة توافق الإجراءات المتبعة، وأن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين، تحت البند المعنون ’العولمة والترابط‘، بندا فرعيا بعنوان ’الثقافة والتنمية المستدامة‘، آخذة في اعتبارها الحاجة إلى الإبقاء على تقليد النظر في هذا البند الفرعي مرة كل سنتين“.

بالنص التالي:

”٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين، تحت البند المعنون ’العولمة والترابط‘، بندا فرعيا بعنوان ’الثقافة والتنمية المستدامة‘، وذلك على سبيل الاستثناء، وأن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين، تحت البند المعنون ’العولمة والترابط‘، بندا فرعيا بعنوان ’الثقافة والتنمية المستدامة‘ حفاظا على تقليد النظر في هذا البند الفرعي مرة كل سنتين“.

٨ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار [A/C.2/68/L.69](#) بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٠).

٩ - وبالنظر إلى اعتماد مشروع القرار [A/C.2/68/L.69](#) قام مقدمو مشروع القرار [A/C.2/68/L.34](#) بسحبه.

ثالثاً - توصيات اللجنة الثانية

١٤ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي:

الثقافة والتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمقاصد والمبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٨٧/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٥٨/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٧٩/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٩٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٨٤/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٩٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٩/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ١٦٦/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٨/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلقة بالثقافة والتنمية وإلى القرار ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه"،

وإذ تشير أيضاً إلى اعتماد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي^(١) وخطة العمل لتنفيذه^(٢) في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي^(٣) والاتفاقيات الدولية الأخرى لتلك المنظمة التي تقر بأهمية دور التنوع الثقافي بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية^(٤)،

وإذ تحيط علماً باعتماد المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته ١٩٢ التي عقدت من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول والتصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، باريس، ٣-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، المجلد الأول والتصويبان، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٤١.

(٤) اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح (١٩٥٤)؛ والاتفاقية المتعلقة بالندابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠)؛ والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (١٩٧٢)؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (٢٠٠١)؛ واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣).

قرارا يبرز ضرورة تكثيف الجهود المبذولة لدمج الثقافة كعنصر ممكن ومحرك للتنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تسلم بأن الثقافة عنصر أساسي للتنمية البشرية وتعبير عن هوية الفرد والمجتمع ومصدر لابتكاراتهم وإبداعاتهم وهي عامل هام في الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتولي البلدان زمام عمليات التنمية،

وإذ تسلم أيضا بأهمية احترام وتفهم التنوع الثقافي في جميع أرجاء العالم والعمل سويا بدلا من التصادم،

وإذ تشير إلى المبادئ الواردة في الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي وإذ تقر بأن التنوع الثقافي مصدر إثراء للجنس البشري وعنصر يسهم إسهاما كبيرا في تنمية المجتمعات المحلية والشعوب والأمم على نحو مستدام، مما يمكنها من أداء دور فعال وفريد في مبادرات التنمية،

وإذ تسلم بأهمية تعدد اللغات باعتباره وسيلة لتعزيز تنوع اللغات والثقافات وحمايته والمحافظة عليه عالميا، وبأن تعدد اللغات الحقيقي يعزز الوحدة في ظل التنوع والتفاهم الدولي، وإذ تسلم أيضا بالأهمية التي يكتسبها بالنسبة لشعوب العالم التواصل بلغتهم الأصلية؛

وإذ تشير إلى الشواغل المعرب عنها في إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٥) بشأن نقص تمثيل المرأة في مواقع صنع القرارات في مجال الثقافة، مما يحول دون تمكنها من التأثير بشكل كبير في مجال الثقافة والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى أهمية تشجيع الثقافات الوطنية والإبداع الفني بجميع أشكاله والتعاون الثقافي الدولي والإقليمي، وإذ تعيد التأكيد في هذا الصدد على أهمية تعزيز الجهود الوطنية والآليات الإقليمية والدولية للتعاون في مجال الأنشطة الثقافية والإبداع الفني، وإذ تسلم بأن احترام التعددية الثقافية، حسب تعريفها في الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتمده منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ٢٠٠١، ممثلا في سياسات لإدماج جميع المواطنين ومشاركتهم تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني واستتباب السلام، يعزز التنمية الثقافية ويسهم في التنمية المستدامة،

(٥) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تسلم بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والبيولوجي والإسهام الإيجابي للمعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية في التصدي للتحديات البيئية بطريقة مستدامة،

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة شدّدت، في قرارها ١/٦٥ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والمعنون "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، على أهمية الثقافة بالنسبة للتنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشجعت، في هذا الصدد، على التعاون الدولي في المجال الثقافي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية،

وإذ تلاحظ النتائج الإيجابية للبرامج المتعلقة بالثقافة والتنمية ومدى تأثيرها الإيجابي على الصعيد القطري، بما في ذلك البرامج التي اشترك في تنفيذها عدد من وكالات الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات الممولة من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الوكالات؛

وإذ تحيط علماً بإعلان هانغدجو: وضع الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة^(٦) الذي اعتمد في مؤتمر هانغدجو الدولي تحت عنوان "الثقافة: مفتاح التنمية المستدامة"، الذي نظّمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وعقد في هانغدجو، الصين، من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣،

وإذ ترحّب بمنتدى الثقافة العالمي المعني بقوة تأثير الثقافة في التنمية المستدامة الذي عقد في بالي، إندونيسيا، من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والذي يُشري المناقشات حول تأثير الثقافة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٧) التي تقر بأن كافة الثقافات والحضارات يمكنها أن تسهم في التنمية المستدامة وتدعو إلى اتباع نهج كلية متكاملة في التنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد بدعوة من رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/

(٦) يمكن الاطلاع عليه عن طريق هذا الرابط: <http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002212/221238m.pdf>.

(٧) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

سبتمبر ٢٠١٣^(٨) والقرار الوارد فيها ببدء عملية تفاوض حكومية دولية في مستهل الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة تفضي إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

١ - **تخطيط علما**: بمذكرة الأمين العام التي أحال بها التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة^(٩)، وتنوه في هذا الصدد بالأعمال التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة لزيادة إسهامات الثقافة في التنمية المستدامة إلى أقصى حد؛

٢ - **تخطيط علما أيضا** بالإجراءات التسعة الموصى بها والواردة في إعلان هانغدجو لوضع الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة المستقبلية وتدعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية إلى النظر في تلك الإجراءات عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

٣ - **تخطيط علما مع التقدير** بالمناقشات والاستنتاجات التي خلصت إليها المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن الثقافة والتنمية التي عقدت برعاية رئيس الجمعية العامة بمقر الأمم المتحدة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والتي ركزت على الثقافة باعتبارها موردا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - **تخطيط علما** بالطبعة الخاصة من تقرير الاقتصاد الخلاق التي نشرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والتي تستكشف الدور الذي تضطلع به الصناعات الثقافية والإبداعية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع؛

٥ - **تعتزف** بالدور الذي تؤديه الثقافة بوصفها عاملا مساعدا على تحقيق التنمية المستدامة بمنح الشعوب والمجتمعات المحلية إحساسا قويا بالهوية والتماسك الاجتماعي ويزيد من فعالية واستدامة السياسات والتدابير الإنمائية على جميع المستويات، وتشدد في هذا الصدد على أن السياسات المراعية للسياقات الثقافية يمكن أن تحقق نتائج إنمائية أفضل وتتمتع بالاستدامة والإنصاف وشمول الجميع؛

٦ - **تسلم أيضا** بالإمكانات الكامنة في الثقافة بوصفها قوة دافعة للتنمية المستدامة تسهم في إيجاد قطاع اقتصادي قوي وقابل للاستمرار، عن طريق توليد الدخل

(٨) القرار ٦٨/٦.

(٩) A/68/266.

وتوفير فرص عمل لائقة ومعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للفقر من خلال التراث الثقافي والصناعات الثقافية الإبداعية، مع توفير حلول ابتكارية وفعالة للمسائل الشاملة من قبيل التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والبيئة؛

٧ - **تشدد** على الإسهام المهم للثقافة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرُّ في هذا الصدد بأن:

(أ) الثقافة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع نظراً إلى أن التراث الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية والسياحة الثقافية المستدامة والهياكل الأساسية الثقافية تشكل مصدراً لتوليد الدخل وإيجاد فرص العمل، بما في ذلك على مستوى المجتمعات المحلية، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين الظروف المعيشية وتعزيز النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية، والإسهام في تمكين الأفراد؛

(ب) الثقافة تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، بما في ذلك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، مع احترام التنوع الثقافي وحماية التراث الثقافي والطبيعي والنهوض بالمؤسسات الثقافية وتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية؛

(ج) الثقافة تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية، لأن حماية التنوع الثقافي والبيولوجي والتراث الطبيعي لها أهمية حاسمة في تحقيق التنمية المستدامة، في حين أن دعم النظم التقليدية لحماية البيئة وإدارة الموارد يمكن أن يسهم في زيادة استدامة النظم الإيكولوجية الهشة والحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام والحد من تدهور الأراضي والتخفيف من آثار تغير المناخ؛

٨ - **تعرّف** بأن الثقافة تسهم في تحقيق السلام والأمن، بوصفها مورداً قيماً لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والثقافية وتيسير الحوكمة الشاملة للجميع والحوار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي والإسهام في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي المصالحة والتعافي؛

٩ - **تسلم** بضرورة وضع الثقافة في الاعتبار لدى تشجيع وتطبيق أنماط جديدة مستدامة للاستهلاك والإنتاج تسهم في الاستخدام المسؤول للموارد وتعالج الآثار السلبية لتغير المناخ؛

١٠ - **تقر** بأن التعليم الجيد تثريه الثقافة التي تنقل القيم المشتركة والمعارف والمهارات؛

١١ - تدعو جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى إلى القيام بما يلي:

(أ) توعية الجمهور بأهمية التنوع الثقافي لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز قيمته الإيجابية عن طريق التعليم ووسائل الإعلام؛

(ب) ضمان إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها على نحو أوضح وأكثر فعالية في سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على جميع المستويات؛

(ج) ضمان تمتع النساء والرجال بإمكانية الوصول على قدم المساواة إلى الحياة الثقافية وعملية صنع القرارات في المجال الثقافي والمشاركة والإسهام فيهما، والالتزام كذلك بوضع سياسات وبرامج ثقافية تتضمن منظورا جنسانيا على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛

(د) تعزيز بناء القدرات، حيثما كان ذلك مناسباً، على جميع المستويات لإيجاد قطاع ثقافي وإبداعي حيوي، خصوصاً عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة ودعم إيجاد مؤسسات ثقافية وصناعات ثقافية وتوفير التدريب التقني والمهني للمحترفين في مجال الثقافة وزيادة فرص العمل في القطاع الثقافي والإبداعي من أجل تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مطردين ومنصفين وشاملين للجميع؛

(هـ) العمل بنشاط لدعم ظهور أسواق محلية للسلع والخدمات الثقافية وتيسير وصول هذه السلع والخدمات إلى الأسواق الدولية على نحو فعال ومشروع، مع مراعاة نطاق الإنتاج والاستهلاك الثقافيين الآخذ في التوسع ومراعاة الدول الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لأحكام تلك الاتفاقية^(٣)؛

(و) صون وحفظ المعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية والممارسات المجتمعية في مجال الإدارة البيئية التي تشكل أمثلة قيمة للثقافة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التآزر بين العلم الحديث والتكنولوجيا والمعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية وممارساتها وابتكاراتها؛

(ز) تعزيز الوعي العالمي بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والبيولوجي، بطرق منها حماية وتشجيع الاستخدام العرفي للموارد البيولوجية وفقاً للممارسات الثقافية التقليدية، باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً في نهج شامل للتنمية المستدامة؛

(ح) دعم الأطر القانونية والسياسات الوطنية لحماية وحفظ التراث الثقافي والممتلكات الثقافية^(١٠) ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وإعادة الممتلكات الثقافية، وفقا للتشريعات الوطنية والأطر القانونية الدولية الواجبة التطبيق، بوسائل منها تعزيز التعاون الدولي لمنع سرقة التراث الثقافي والمنتجات الثقافية، إدراكا لأهمية حقوق الملكية الفكرية في مساندة العاملين في مجال الإبداع الثقافي؛

(ط) الإشارة في سياق السعي لتحقيق هذه الأهداف إلى أن الآليات الابتكارية للتمويل يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية للتنمية على أساس مستقر وطوعي ويمكن التنبؤ به، وإعادة التأكيد على ضرورة أن تكون هذه الآليات الطوعية فعالة وأن تهدف إلى تعبئة موارد تتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ بها وأن تكون مكمّلة لمصادر التمويل التقليدية لا بديلا عنها وأن يتم صرفها وفقا لأولويات البلدان النامية دون أن يثقل كاهل هذه البلدان بأعباء لا داعي لها؛

(ي) تعبئة الثقافة كوسيلة لتعزيز ثقافة التسامح والتفاهم المتبادل والسلام والمصالحة، في سياق عمليات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام؛

١٢ - تشجع جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى على تعزيز التعاون الدولي دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تنمية وتعزيز وتوطيد الصناعات الثقافية والمشاريع البالغة الصغر المتصلة بالثقافة والسياحة الثقافية، ومساعدة تلك البلدان على تطوير الهياكل الأساسية الضرورية وتنمية المهارات اللازمة وعلى إيجاد التعامل مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحصول على التكنولوجيات الجديدة بشروط متفق عليها؛

١٣ - تشجع المبادرات الرامية إلى تعزيز اتفاقات وشبكات التعاون على الصعيد الإقليمي لتبادل المعارف والمعلومات في مجال التنمية المستدامة؛

١٤ - تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى مواصلة تقديم الدعم وتيسير التمويل ومساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تطوير قدراتها الوطنية على استقاء أمثل إسهام ممكن من الثقافة في تحقيق التنمية، بطرق منها تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وجمع البيانات وإجراء البحوث

(١٠) على النحو المحدد في المادة ١ من الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لخطر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٨٢٣، الرقم ١١٨٠٦).

والدراسات واستخدام مؤشرات التقييم المناسبة، وكذلك تنفيذ الاتفاقيات الثقافية الدولية الواجبة التطبيق، مع مراعاة قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد؛

١٥ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى إلى أن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقييم إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تجميع البيانات الكمية، بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات، بهدف توفير المعلومات التي تفيد في رسم السياسات الإنمائية وإعداد التقارير ذات الصلة بالموضوع، حسب الاقتضاء؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل مواصلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية زيادة إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها في عمليات البرمجة الخاصة بها، ولا سيما أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتشاور مع السلطات الوطنية المعنية، لدى مساعدة البلدان في السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية؛

١٧ - تشجع جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى على أن تراعي على النحو الواجب إسهام الثقافة في تحقيق التنمية لدى صياغة السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية وصكوك التعاون الدولي؛

١٨ - تشجع أيضا جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية الأخرى على أن تراعي على النحو الواجب إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، بدلا من تقديمه تقريرا إليها في دورتها السبعين، تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار يتوخى في إعدادة أقصى قدر من الكفاءة وفعالية التكلفة، وأن يعرض بالتشاور مع الدول الأعضاء وصناديق وبرامج الأمم المتحدة المعنية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، خيارات لنهج موحد تتبعه الأمم المتحدة فيما يتصل بإسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة؛

٢٠ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد مناقشة مواضيعية خاصة لمدة يوم واحد على أرفع مستوى سياسي ممكن، في حدود الموارد الموجودة، بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وذلك للنظر على النحو الواجب في دور الثقافة والتنمية المستدامة لدى إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يقدم موجزا للمناقشة يعده رئيسها؛

٢١ - تقرّر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين، تحت البند المعنون "العولمة والترابط"، بندا فرعيا بعنوان "الثقافة والتنمية المستدامة"، وذلك على سبيل الاستثناء، وأن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين، تحت البند المعنون "العولمة والترابط"، بندا فرعيا بعنوان "الثقافة والتنمية المستدامة" حفاظا على تقليد النظر في هذا البند الفرعي مرة كل سنتين.
